الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.1/9

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
4 October 2022

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الأولى
بونتا دل إستي، أوروغواي، 28 تشرين الثاني/نوفمبر-2 كانون الأول/ديسمبر 2022
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك دولي ملزم قانوناً
بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية

نظرة عامة على التمويل المتاح حاليًا لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي من خلال ترتيبات التمويل الدولية، بما في ذلك من العمليات والبرامج والصناديق المتعددة الأطراف وبنوك التنمية ومبادرات القطاع الخاص الأخرى[1]

مذكرة الأمانة العامة

1. عملاً بالفقرة 5 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 المؤرخ في 2 آذار/مارس 2022، بعنوان "إنهاء التلوث البلاستيكي: نحو صك دولي ملزم قانونًا"، اجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص بداكار في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيو 2022 للتحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونًا بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية. واتفق الفريق العامل المفتوح العضوية على قائمة الوثائق التي ستقدمها الأمانة إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية خلال دورتها الأولى. وقد طُلب إلى الأمانة، ضمن جملة أمور أخرى، أن تقدم "نظرة عامة على التمويل المتاح حاليًا لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي من خلال ترتيبات التمويل الدولية، بما في ذلك من العمليات والبرامج والصناديق المتعددة الأطراف وبنوك التنمية ومبادرات القطاع الخاص الأخرى".

2. ويستجيب مرفق هذه المذكرة لهذا الطلب. كما أعدت الأمانة وثيقة المعلومات UNEP/PP/INC.1/INF/10 كإضافة لهذه النظرة العامة، بما في ذلك المزيد من البيانات والمعلومات الأساسية.

المرفق
نظرة عامة على التمويل المتاح حاليًا لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي من خلال ترتيبات التمويل الدولية، بما في ذلك من العمليات والبرامج والصناديق المتعددة الأطراف وبنوك التنمية ومبادرات القطاع الخاص الأخرى

القسم 1: مقدمة

1. الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم "نظرة عامة على التمويل المتاح حاليًا لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي من خلال ترتيبات التمويل الدولية، بما في ذلك من العمليات والبرامج والصناديق المتعددة الأطراف وبنوك التنمية ومبادرات القطاع الخاص الأخرى". ويتعلق الأمر بتقديم نظرة عامة كمساهمة في المناقشات حول تمويل الصك الدولي الملزم قانونًا بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية.

2. طلب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، في الفقرة 3(ن)، من لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنظر في الأحكام لتحديد ترتيبات لبناء القدرات والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، والمساعدة المالية، عند وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. وإذ يعترف بأن التنفيذ الفعال لبعض الالتزامات القانونية بموجب الصك سيعتمد على توافر أنشطة بناء القدرات والمساعدة المالية والتقنية الكافية، يطلب القرار 14/5 أيضاً، في الفقرة 4(ب)، من لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تنظر في "الحاجة إلى آلية مالية لدعم تنفيذ الصك، بما في ذلك خيار إنشاء صندوق مخصص متعدد الأطراف".

3. لهذه النظرة العامة الأهداف المحددة التالية: (أ) توضيح كيفية تحديد "التمويل المتاح حاليًا لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي من خلال ترتيبات التمويل الدولية"؛ (ب) تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي، مع تحديث وتمديد قائمة جرد 2020 لطرائق التمويل القائمة الواردة في UNEP/AHEG/2020/4/3[2] "تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة".

4. هيكل الوثيقة:

- القسم 1: مقدمة
- القسم 2: النطاق والأساليب والوسائل
- القسم 3: استعراض التمويل الدولي لمكافحة التلوث البلاستيكي
- القسم 4: رؤى من ترتيبات التمويل الدولية الأخرى
- القسم 5: موجز واستنتاجات.

القسم 2: النطاق والأساليب والوسائل

***5.* الإطار المفاهيمي. تمويل معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي عبارة عن استراتيجية متكاملة لتمويل التدخلات على المستوى العالمي الرامية إلى إنتاج أنماط جديدة في إنتاج البلاستيك واستهلاكه - الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري للبلاستيك. ويعتبر مفهوم تمويل الانتقال[3] نقطة انطلاق مفيدة ترتكز عليها هذه النظرة العامة، وهو تمويل مهم ومحفز لتمكين الانتقال.**

6. النطاق.

أ. يُفهم "تقديم نظرة عامة" على أنه عملية تحديد وفهرسة وتحليل التطورات الجديدة في التمويل الدولي لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. يجب معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي عبر دورة حياة البلاستيك على مستويات عدة (أطر الحوكمة والسياسة والقانون، والإنتاج، والاستهلاك، وما بعد الاستهلاك) من خلال قرارات وإجراءات تتخذها مختلف الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمواطنين التي تتناول مختلف مصادر التمويل وهياكله وحجمه. يشمل هذا النطاق:

---

[2] https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/35933/UNEP%20AHEG%204%203%20English%2029%20Sept%202020.pdf?sequence=9&isAllowed=y

[3] Tandon, A. (2021, p13). *Transition finance: Investigating the state of play: A stocktake of emerging approaches and financial instruments* (OECD Environment Working Papers No. 179; OECD Environment Working Papers, Vol. 179). https://doi.org/10.1787/68becf35-en:

In each country, the transition must occur in the real economy (at country, sectoral and corporate level) as well as the financial system (from central banks to investors, commercial banks and retail investors). Differing socio-economic circumstances, resource endowment, priorities, visions for post 2050 economic structure, social and political acceptability, particularly in terms of what constitutes a just transition, will all influence long-term goals and the nature of the transition in different countries.

- **تطورات كبيرة في التمويل من كانون الثاني/يناير 2020 إلى آب/أغسطس 2022.** يركز هذا الاستعراض على التطورات في التمويل التي تتيح تدفقات تمويل إضافية على المستويين الوطني ودون الوطني، وكذلك داخل القطاعات الصناعية الحيوية.[4]
- **يتم استعراض عدد محدد من آليات التمويل الإضافية التي لا تعالج مشكلة التلوث البلاستيكي بشكل مباشر** لأنه يُعتقد أنها ذات صلة بتعلم الدروس المتعلقة بترتيبات التمويل الدولية لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي.

ب. مستثنى من النطاق. لا تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة تفصيلية على التمويل الدولي بالنسبة لكل استثمار ولكل مشروع من أجل الحد من التلوث البلاستيكي. بدلاً من ذلك، يسلط الاستعراض الضوء على التطورات والنهج الرئيسية منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020. ولا يتم تضمين التدفقات المالية الثانوية على المستويين الوطني ودون الوطني أو الإجراءات المجتمعية أو التطوعية. وعلى الرغم من أهميتها لنتائج التلوث البلاستيكي المحلي، إلا أن تدفقات التمويل هذه منتشرة وصغيرة الحجم وغالبًا ما تكون ضعيفة التوثيق. كما لا تحاول هذه الورقة تحديد إجمالي الموارد المجندة.

7. خط الأساس. الموجز المؤقت لجرد الموارد والآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/AHEG/2020/4/3[5])، المشار إليه فيما بعد باسم "جرد عام 2020"، ومصادر البيانات الأساسية الخاصة به، أي جرد سياسة البلاستيك في معهد نيكولاس للطاقة والبيئة والاستدامة التابع لجامعة ديوك،[6] يستخدم كخط الأساس، إلى جانب وصف القضايا الأساسية التي أبرزها أصحاب المصلحة في التمويل الدولي للتلوث البلاستيكي أثناء إعداده في عام 2019.[7]

8. مصادر البيانات. وثيقة المعلومات UNEP/PP/INC.1/INF/10 هي إضافة لهذه الوثيقة تحدد البيانات التي تم الحصول عليها لغرض هذه النظرة العامة. ويعتمد القسمان 3 و4 من هذه الوثيقة على معلومات ثانوية وتحليل تجميعي، وإن لا يتعلق الأمر باستعراض منهجي. وتم وضع خط الأساس (القسم 3، أ) باستخدام التقارير الواردة من استطلاعات نقطة الاتصال الوطنية لجرد عام 2020 والمقابلات شبه المنظمة التي أجريت في عام 2019.

9. الافتراضات الرئيسية. (أ) يتضمن جرد عام 2020 ترتيبات التمويل التي تتجاوز تدخلات النظام الإيكولوجي البحري عبر دورة حياة البلاستيك. (ب) تم تحديث جرد السياسات المتعلقة بالبلاستيك في معهد نيكولاس بجامعة ديوك للطاقة والبيئة والاستدامة بشكل منتظم وشامل. (ج) هناك ما يكفي من التداخلات أو أوجه التشابه أو التجارب المماثلة في كيفية تمويل الإجراءات العالمية الأخرى المتعلقة بالمناخ والتلوث البيني والمواد الكيميائية والنفايات والتنوع البيولوجي والصحة لتقديم دروس ذات صلة بمستقبل تمويل الإجراءات المتعلقة بالتلوث البلاستيكي (القسم 4).

القسم 3: استعراض التمويل الدولي لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي

أ. خط الأساس: توصيف الوضع في عام 2019

10. جرد عام 2020 - في عام 2019، تم إجراء جرد غير شامل للتمويل المتعلق بمكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة لتحديد تدخلات التمويل عبر دورة حياة البلاستيك (UNEP/AHEG/2019/3/3[8]). وتم الإبلاغ عن ذلك في *الموجز المؤقت لعام 2020 لجرد الموارد والآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة النفايات البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة* (UNEP/AHEG/2020/4/3[9]).

---

[4] Drawing from Raubenheimer, K., & Urho, N. (2020). Rethinking global governance of plastics – The role of industry. *Marine Policy*, *113*, 103802. https://doi.org/10.1016/j.marpol.2019.103802. *"First, initial seed-funding is needed from international funds through the agreement to help countries develop the capacity to implement self-sustaining waste management processes that rely on the use of economic instruments. Second, once initial capacity is in place, waste management systems themselves are funded from domestic sources."*

[5] Provisional summary of the Inventory of technical and financial resources and mechanisms for supporting countries in addressing marine plastic litter and microplastics, available at https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/31980/DRAFT%20UNEP_AHEG_2020_4_3_Inventory%20of%20technical%20and%20financial%20resources%20and%20mechanisms.pdf.

[6] Accessible at https://nicholasinstitute.duke.edu/plastics-policy-inventory.

[7] This includes 1) submissions from stakeholders on activities and how these were funded. (2 desktop review finalized in 2020.

[8] UNEP/AHEG/2019/3/3 Identification of financial resources and mechanisms for supporting countries in addressing marine plastic litter and microplastics**, available at https://apps1.unep.org/resolution/uploads/k1904570.pdf.

[9] Provisional summary of the Inventory of technical and financial resources and mechanisms for supporting countries in addressing marine plastic litter and microplastics, available at https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/31980/DRAFT%20UNEP_AHEG_2020_4_3_Inventory%20of%20technical%20and%20financial%20resources%20and%20mechanisms.pdf.

11. تم تحديد خمس خطوط أساسية في جرد عام 2020[10] والتي توفر إطارًا لهذه النظرة العامة[11]:

أ. استقطاب الاستثمار الخاص. في 2019/2020، كان هناك قلق بشأن كيفية تأمين الاستثمار الخاص لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي بسبب الافتقار الملحوظ للحوافز المالية ونماذج الأعمال القابلة للتطبيق والمخاطر العالية بالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص. ولوحظت صعوبات في استخدام المساعدة الثنائية لدعم مشاريع القطاع الخاص. وكانت هناك دعوة لزيادة الجهود على المبادرات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الاستثمار الخاص في معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي عبر دورة الحياة.

ب. وصول الحكومات الوطنية إلى ترتيبات التمويل المتعددة الأطراف. لوحظت في 2019/2020 تحديات متكررة بالنسبة للبلدان الراغبة في الوصول إلى الصناديق المتعددة الأطراف. هناك حاجة إلى مشاريع مقبولة مصرفياً وقابلة للتطوير للوصول إلى هذا التمويل، وقد لا تكون المهارات المطلوبة موجودة لتطويرها. وبناءً على ذلك، كانت هناك دعوات محددة لدعم التدخلات التي تعالج هذه الفجوات، بما في ذلك تنمية القدرات والتمويل الأولي لوضع مجموعة من المشاريع المؤهلة والمقنعة للطلبات المستقبلية.

ج. تحديات التنسيق في الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف. حدد استعراض عام 2020 أهمية زيادة التنسيق بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسلط الضوء على أن التنسيق المعزز للتمويل في آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتزايد الاستثمار والتمويل، من المرجح أن يكون له تأثير خاص في ضوء تيارات التلوث البلاستيكي في تلك المنطقة. علاوة على ذلك، تم تحديد المواءمة المتزايدة بين تصميم التمويل الدولي والإدارة والأولويات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي وإجراءات الميزانية كأولوية.

د. توفير الموارد لنهج استراتيجي لمنع التلوث البلاستيكي. بالإضافة إلى الحفاظ على الاستثمارات الأساسية في إدارة النفايات، كان أصحاب المصلحة يفكرون في الحاجة إلى موارد لمبادرات استراتيجية خلال المراحل الأولية من دورة حياة البلاستيك. ومن شأن مثل هذه الاستثمارات أو الدعم أن يمكّن البلدان من معالجة مسائل مثل التجنب والتخفيض وبالتالي البدء في الانتقال من اقتصادات البلاستيك الخطية إلى الاقتصادات الدائرية. وفي هذا السياق، قد يشمل النهج الاستراتيجي بشكل مثالي إعادة التوازن في تدفقات التمويل نحو القطاعات ذات البصمة البلاستيكية الكبيرة، بما في ذلك النسيج والزراعة.

ه. تركيز صريح على قضايا المساواة والنوع الاجتماعي والعدالة في ابتكار حلول لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. حدد استعراض عام 2019 أيضًا الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لإدماج النوع الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ومبادرات مجتمعات السكان الأصليين.

ب. تحليل التطورات في التمويل الدولي لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي 2020-2022[12]

12. يبدو أن التقدم الكبير منذ عام 2020 هو التحول بعيدًا عن معالجة التلوث البلاستيكي كمسألة تتعلق بإدارة النفايات أو التلوث البيني. ففي عام 2022، يُنظر إلى التلوث البلاستيكي على أنه تحدٍ واسع الانتشار للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتحتل هذه المسألة مركز الصدارة في الكثير من الخطابات والاجراءات بشأن تحولات الاقتصادات الدائرية. ويُنظر إليها الآن على أنها عنصر أساسي في فهم الأسباب والنتائج والإجراءات العاجلة المطلوبة بشأن التحديات المتشابكة للمناخ العالمي[13]، والتنوع البيولوجي[14] والإنصاف[15].

13. تتضاعف الترتيبات المتعددة الأطراف لتمويل اجراءات معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. ويلاحظ أن التمويل يتم توجيهه إلى حد كبير مع التركيز المواضيعي في إطار مبادرات أوسع نطاقاً في مجالات مثل صحة المحيطات وإدارة النفايات الصلبة والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري. وفي الوقت الحالي، يبدو أن تدفقات التمويل المتعددة الأطراف للحد من التلوث البلاستيكي تتم بالجمع بين الاستثمارات والضمانات وإصدار السندات والمنح المقدمة إلى كل من الجهات الفاعلة الخاصة والعامة. كما تم حشد بعض التمويل من خلال مشاريع التحول المناخي مع التركيز على الصناعات المنتجة للبلاستيك التي تولد إنتاجًا أنظف وبأهداف أكبر لكفاءة الموارد، إلى جانب نتائج إزالة الكربون المتوخاة.

14. وضع مبادرات جديدة من قبل عدد من بنوك التنمية المتعددة الأطراف. على سبيل المثال، لدى البنك الدولي 2.5 مليار دولار في مجموعة مشاريعه للحد من التلوث البلاستيكي في السنوات القادمة.[16] وقد استثمر المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير من خلال مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر، على سبيل المثال، في إزالة الكربون وأشكال أخرى من إنتاج البلاستيك الأنظف والفعال من حيث الموارد. وتلاحظ إجراءات تمويل أولية عملية. وعلى سبيل المثال، فإن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية يقرضون في الغالب إلى القطاع الخاص أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

---

[10] These issues were documented through stakeholder interviews and consultation processes through the process to produce the 2020 Inventory (UNEP/AHEG/2022/4/3).

[11] Data housed in the Global Partnership for Marine Litter Platform: https://digital-gpmarinelitter.hub.arcgis.com/maps/gpmarinelitter::marine-litter-and-plastic-pollution-resources-financing-resources/about.

[12] See UNEP/PP/INC.1/INF/10 for underlying data tables for this section.

[13] Bauer, F., Nielsen, T. D., Nilsson, L. J., Palm, E., Ericsson, K., Fråne, A., & Cullen, J. (2022). Plastics and climate change—Breaking carbon lock-ins through three mitigation pathways. *One Earth*, *5*(4), 361–376. https://doi.org/10.1016/j.oneear.2022.03.007.

[14] Tekman, M.B., Walther, B.A., Peter, C., Gutow, L., & Bergmann., M. (2022). *Impacts of plastic pollution in the oceans on marine species, biodiversity and ecosystems* (p. 17). WWF Germany. https://doi.org/10.5281/ZENODO.5898684.

[15] UNEP (2021). *Neglected: Environmental Justice Impacts of Marine Litter and Plastic Pollution*. https://wedocs.unep.org/20.500.11822/35417.

[16] World Bank (4 April 2022). *How the world bank is addressing marine plastic pollution.* Available at: https://www.worldbank.org/en/topic/how-the-world-bank-group-is-addressing-marine-plastic-pollution#3.

ودعم كل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والوكالة الفرنسية للتنمية، صندوق المحيطات التابع لشركة Circulate Capital. ويقدم بنك التنمية الألماني (KfW) قرضًا طويل الأجل بقيمة 50 مليون دولار أمريكي[17] إلى شركة تصنيع الراتنجات البلاستيكية العالمية وإعادة التدوير Indorama Ventures Public Company Ltd (IVL) لتوسيع نطاق إعادة تدوير البلاستيك في آسيا. وقدم مركز التعاون الدولي الياباني (JICE) تمويل طويل الأجل بقيمة 2.7 مليار يورو[18] لشركات زادت كفاءة الموارد وقللت من النفايات ووضعت نماذج أعمال جديدة بحلول نهاية عام 2020. وبما أن التلوث البلاستيكي قطاع جديد قابل للاستثمار بالنسبة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف، فقد لوحظ أن مشاركة بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف في مجال التلوث البلاستيكي تقتصر على نهج "عدم الإضرار" من خلال تطبيق التقييمات/الضمانات البيئية والاجتماعية في الممارسات المعيارية للقروض والاستثمارات المتعددة الأطراف. مع نمو موضوع التلوث البلاستيكي وحتميته، ورغبة المقترضين في الاستفادة من أموال بنوك التنمية المتعددة الأطراف في هذا المجال، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تتعامل مع هذا الأمر باعتباره استثمارًا حاسمًا لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل والحد من الفقر وتحقيق التنمية مقابل تعهد الإقراض المتخصص. وفي حين قدم مستند عام 2019 عددًا من الملاحظات المتعلقة بالجهود الأوروبية الإقليمية، فمن الجدير بالذكر أن جهود إقليمية جديدة تظهر الآن أيضًا في مناطق أخرى. وعلى سبيل المثال، إفريقيا حاضرة بقوة (التزامات اتفاقية باماكو، 2020؛ تحالف الاقتصاد الدائري الأفريقي، إجراءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار المبادرة البحرية MARINE[19]) من خلال عدد كبير من المبادرات.

15. تحول التمويل الثنائي بشكل كبير منذ عام 2019. في حين لا يزال يمثل لبنة أساسية للعمل السريع والمركّز، فإن التجريب والابتكار في طرائق التمويل مع مشاركة القطاع الخاص يبدو أنه تطور بقوة في السنوات الثلاث الماضية. وتعمل المساعدة الإنمائية الرسمية في بيئة سريعة التغير منذ عام 2020.[20] ويبدو أن المبادرات بين القطاعين العام والخاص ودعم القطاع الخاص المصمم لتحفيز الاستثمار الخاص والتغيير في الممارسات الصناعية آخذ في التوسع.

أ. في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لوحظ استمرار الاستثمار الثنائي النشط، حيث ظهرت الغالبية على أنها نماذج تمويل شراكة، مما يشير ربما إلى زيادة التنسيق بين المانحين. ويتم التصدي لفضائح حركة النفايات العابرة للحدود، التي سجلت في عام 2018، من خلال تعديل اتفاقية بازل بشأن البلاستيك مع التزامات من قبل الشركات العالمية بعدم شحن النفايات، ولكن الثغرات والرصد يمثلان تحديات مستمرة.

ب. وفي أوروبا، يبدو أن التركيز ينصب على استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تهدف إلى تحفيز ابتكار المنتجات والمواد داخل المنطقة وخارجها. وتعمل هذه الشركات على إيجاد حلول مبتكرة لبدائل البلاستيك. ولا تزال المؤسسات في هذه المنطقة قوية في تسهيل تمويل البنية التحتية التقليدية لإدارة النفايات (المنح والقروض) في الخارج.

ج. وفي منطقة الشرق الأوسط، يعد البلاستيك مسألة تنموية استراتيجية في سياق اقتصاديات البلاستيك الدائرية ولا يناقش كثيرا كمشكلة تلوث.

د. ويبدو أن منطقة أمريكا اللاتينية تشهد ديناميكيات مماثلة من حيث السكان والاستهلاك والتلوث البلاستيكي البحري لتلك التي لوحظت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2019. ويستثمر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية 4 ملايين دولار ومنحة تعاون تقني قدرها 500000 دولار للحلول المبتكرة لمعالجة مشكلة النفايات البلاستيكية في المحيطات والممرات المائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتمول الوكالة الفرنسية للتنمية بعض مشاريع إدارة النفايات في منطقة البحر الكاريبي.

ه. في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن رؤية مثال هام على تقليل مخاطر مشاركة القطاع المصرفي الاستثماري في البلاستيك من خلال مثال مورغان ستانلي.[21] بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمسألة مواءمة الأولويات، تعتبر بعض المشاريع الثنائية جديدة ومن ثم يصعب تقييمها مقابل الأولويات الوطنية والمحلية حتى الآن. على سبيل المثال، تمت ملاحظة كل من الاستثمارات الأولية والقروض في البحث والتطوير المرتبطة بإجراءات القطاع الخاص في الداخل وفي البلدان الشريكة في التنمية؛ ويستمر تمويل البنية التحتية التقليدية لإدارة النفايات - ولكن كيفية اختيار هذه الأولويات وصياغتها بما يتماشى مع وجهات النظر والاحتياجات الوطنية ليست واضحة في وثائق المشروع المتاحة حاليًا.

16. يستمر الاستثمار في السياسة الوطنية لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بعام 2019. بدأت الأدوات في التنويع بطرق أكثر تشجيعًا لمشاركة القطاع الخاص في تمويل إجراءات معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. أشار الاستعراض السنوي لاتجاهات جرد سياسة البلاستيك لعام 2022 إلى حدوث تباطؤ في السياسات والتشريعات الجديدة التي تم إقرارها بين عامي 2020 و2021. ويُشار إلى جائحة كوفيد-19 والتأخر بين التشريع والإدراج في قواعد البيانات الدولية على أنهما تفسيرات محتملة.[22]

---

[17] https://www.deginvest.de/Newsroom/News/Pressemitteilungen-Details_624832-2.html

[18] EU Joint Initiative on Circular Economy, EIB (2020, available at:) https://www.eib.org/en/press/all/2020-287-the-joint-initiative-on-circular-economy-reaches-over-a-quarter-of-its-five-year-target-and-supports-ground-breaking-circular-economy-projects

[19] https://www.mofa.go.jp/ic/ge/page25e_000317.html

[20] OECD (2022), *Development Co-operation Profiles*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/2dcf1367-en.

[21] Data table 4, UNEP/PP/INC.1/INF/10

[22] Karasik, R., Bering, J., Griffin, M., Diana, Z., Laspada, C., Wang, Y., Pickle, A., & Virdin, J. (2022). *Annual Trends in Plastics Policy: A Brief* (NI PB 22-01; p. 22). Duke University.

أ. يبدو أن الجهود الجديدة تركز بشكل متزايد على التدخلات الأولية، والتي غالبًا ما تركز على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وبشكل أساسي من خلال الأدوات التنظيمية مثل الحظر.[23] وإن أدوات تغريم الملوّث شائعة بالفعل في سياسة إدارة النفايات، وبعضها يعالج بشكل صريح مشكلة التلوث البلاستيكي (مثل الضرائب على الأكياس البلاستيكية). ومع ذلك، تركز غالبية الأدوات الاقتصادية التقليدية على تحفيز ممارسات الإدارة المعززة في المراحل النهائية وزيادة الإيرادات (أو استرداد التكلفة) بدلاً من توليد الحوافز لممارسات الإنتاج الجديدة أو نماذج الأعمال أو عروض المنتجات التي تقلل إنتاج البلاستيك في المراحل الأولية واستهلاكه بالقيمة المطلقة. وتشكك الدراسات الحديثة في فعالية هذه الأدوات في تحقيق أهداف الاستدامة وأهداف التمويل بشكل مشترك.[24] وربما يتم السعي من جديد لمعالجة هذه المسألة. وأحد الأمثلة على ذلك هو الإجراء الضريبي على البلاستيك الذي يشكل جزءًا من مجموعة أدوات بموجب الصفقة الجديدة الخضراء للاتحاد الأوروبي.[25] ومثال آخر يتمثل في المسؤولية الممتدة للمنتج، حيث يتم مساءلة الشركات عن جمع المنتجات بعد الاستهلاك ومعالجتها والتخلص منها وعن تكلفة العملية. على الرغم من عدم وجود اتفاق مشترك حول تعريف المسؤولية الممتدة للمنتِج، إلا أن هناك اتفاقًا مستخدمًا على نطاق واسع من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: نهج سياسة بيئية تمتد فيه مسؤولية المنتِج، المادية و/أو المالية، عن منتج ما إلى مرحلة ما بعد الاستهلاك من دورة حياة المنتِج.[26]

ب. لمعظم دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعديد من الاقتصادات الناشئة برامج المسؤولية الممتدة للمنتِج لمنتجات مثل التعبئة والتغليف والمعدات الإلكترونية والبطاريات والمركبات قائمة منذ تسعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من تقاسم المبادئ المشتركة، فإن هذه المخططات لها تطبيقات وتدابير إنفاذ مختلفة، حسب الأهداف المتوقعة وطريقة التنفيذ والحوكمة التي تحددها التشريعات الوطنية. وتُستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات الاقتصادية في تنفيذ المسؤولية الممتدة للمنتِج، وعادة ما يتم تطبيقها مجتمعة لتحويل المسؤولية المالية لاسترداد ومعالجة النفايات التي تنظمها السياسة الوطنية تجاه المنتجين. على سبيل المثال: التزامات الاسترداد المنظمة، وخطط استرداد الودائع، ورسوم التخلص النهائي، والرسوم، والضرائب، والإعانات على المواد. ولم يتم تقديم هذه المخططات بشكل عام خصيصًا للبلاستيك كمادة، ولكن يمكنها بالفعل دمج اعتبار هذه المادة كجزء من المنتِج. في كثير من الحالات، لكي تكون الأداة التي تهدف إلى الحد من التلوث البلاستيكي فعالة، ستحتاج إلى تقديم مخططات من شأنها أن تذهب إلى أبعد من ذلك بشأن المواد البلاستيكية التي يصعب إعادة تدويرها ومعرفة ما إذا كانت هذه المخططات يمكن أن تؤثر على تغييرات التصميم في المراحل الأولية.[27] منذ عام **2019**، تم إنشاء أدوات جديدة للمسؤولية الممتدة للمنتِج مصممة خصيصًا لمنع التلوث البلاستيكي في الهند **(2020)**، وماليزيا **(2021)**، وتركيا **(2021)**، وبنما **(2021)**. وتقود الهند هذه الحزمة من خلال نموذج تحديد سقف الانبعاثات وتداولها، حيث تؤدي إجراءات إعادة تدوير العبوات المباشرة إلى الحصول على أرصدة لإنجازات تم التحقق منها والتي يمكن تداولها بعد ذلك في سوق تم إنشاؤه بموجب شرط قانوني لكل منتِج لإثبات الحد الأدنى من المساهمات. كما يجري العمل على تنفيذ إجراءات محلية مثيرة للاهتمام. على سبيل المثال، في عام **2021**، قامت تسع ولايات أمريكية بتنسيق جهود المسؤولية الممتدة للمنتِج بشأن نفايات التغليف من خلال شبكة جديدة تم إطلاقها في عام **2021**.[28]

17. تنتشر الترتيبات الخاصة والمختلطة، على الرغم من صعوبة تقييم مساهماتها وتأثيراتها في الوقت الراهن. تلعب آليات التمويل الخاصة الساعية للربح دورًا متزايد الأهمية في تمويل جهود معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي منذ عام **2019** مع تعزيز الصناديق والمبادرات الاستثمارية الموجودة سابقًا وتحقيق التأثير، وإطلاق **4** صناديق خاصة جديدة ومؤشرين جديدين بشكل صريح لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي في هذه الفترة. أفاد صندوق البلاستيك الدائري المغلق الحلقة أنه تلقى استثمارات بقيمة **50** مليون دولار حتى الآن، أي **50** في المائة من هدفه البالغ **100** مليون دولار. وتم إطلاق صندوق شركة Circulate Capital الثاني - صندوق المحيطات (CCOF I-B) في عام **2021** للاستثمار في الابتكارات الكاسحة وسلسلة قيمة إعادة التدوير في جنوب وجنوب شرق آسيا. وتلقى الصندوق تعهدًا بقيمة **20** مليون دولار من المصرف الأوروبي للاستثمار ويهدف إلى الحصول على مجموع **80** مليون دولار من مستثمرين من القطاع الخاص. وأعلن التحالف لإنهاء النفايات البلاستيكية ومديري الاستثمار في لومبارد أوديه عن عزمهم إطلاق صندوق آخر للبلاستيك الدائري، يسعى للحصول على **500** مليون دولار من

---

[23] Diana, Z., Vegh, T., Karasik, R., Bering, J., D. Llano Caldas, J., Pickle, A., Rittschof, D., Lau, W., & Virdin, J. (2022). The evolving global plastics policy landscape: An inventory and effectiveness review. *Environmental Science & Policy*, *134*, 34–45. https://doi.org/10.1016/j.envsci.2022.03.028.

[24] Two recent studies:
Desalegn, G., & Tangl, A. (2022). Banning Vs Taxing, Reviewing the Potential Opportunities and Challenges of Plastic Products. *Sustainability*, *14*(12), 7189. https://doi.org/10.3390/su14127189
Pérez-Morón, J. M. (2023). To Tax or not to Tax Sin Goods: That's the Question for Emerging Economies. In B. Alareeni & A. Hamdan (Eds.), *Innovation of Businesses, and Digitalization during Covid-19 Pandemic* (Vol. 488, pp. 411–419). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-031-08090-6_25: "sometimes, taxes on sins do not discourage unhealthy behaviors nor are they a good way to increase government revenues".

[25] KPMG (September 2021), *Plastic Tax: Reduce, reuse, recycle.* https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2021/09/plastic-tax.html.

[26] OECD (2001). Extended Producer Responsibility – A guidance manual for governments. Available at: https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/9789264189867-en.pdf?expires=1664437618&id=id&accname=ocid195767&checksum=2CC8A5AF8B655B8AC027D63E57CB9576.

[27] Tojo, N. (2004). *Extended producer responsibility as a driver for design change: Utopia or reality?* International Institute for Industrial Environmental Economics. Leal Filho, W., Saari, U., Fedoruk, M., Iital, A., Moora, H., Klöga, M., & Voronova, V. (2019). An overview of the problems posed by plastic products and the role of extended producer responsibility in Europe. *Journal of Cleaner Production*, *214*, 550–558. https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2018.12.256

[28] https://www.packaginginsights.com/news/nine-us-states-coordinate-on-epr-legislation-holding-manufactures-accountable-for-plastic-waste.html.

المؤسسات والمستثمرين الآخرين. الشراكات لنشر المخاطر شائعة. ويبدو أن الترتيبات المختلطة تظهر عبر العديد من ترتيبات التمويل الخاص.

ج. التقدم المحرز منذ عام 2019 بشأن قضايا خط الأساس المحددة

18. تتطور التحديات والفرص التي لوحظت في عام 2019 في مشهد تمويل ديناميكي ومتنوع:

أ. يمكن ملاحظة التقدم في جاذبية الاستثمار الخاص، من خلال (أ) المزيد من الاستثمار المباشر وإجراءات التمويل لمعالجة مشكل التلوث البلاستيكي؛ و(ب) الإدماج الملائم لقضايا التلوث البلاستيكي في استراتيجيات وسياسات ومعايير الإقراض والاستثمار والحماية من قبل بنوك التنمية المتعددة الأطراف والثنائية والبنوك الخاصة من أجل مواصلة تعزيز الحوافز.[29] في عام 2019، كان التركيز على جاذبية المشاريع المتاحة للاستثمار الخاص والصعوبات في استخدام التمويل المتعدد الأطراف والثنائي لدعم مشاريع القطاع الخاص. وبعد ثلاث سنوات، يمكن رؤية أمثلة في قطاعات مختلفة لشركات تشارك بشكل مباشر في سلاسل توريد البلاستيك والقيمة، والمؤسسات المالية التي تسعى جاهدة لقيادة ترتيبات التمويل ببعض الطرق المهمة. ويبدو أن الوظيفة التحفيزية والمساندة التي توفرها المؤسسات المالية العامة المتعددة الأطراف والثنائية عامل مهم. ويتم دعم وصول القطاع الخاص إلى التمويل المتعدد الأطراف والثنائي، وتظهر بعض الإجراءات الصناعية بفضل زيادة وضوح الإمكانيات التجارية، ربما بعد الإشارة المرسلة من خلال الاتفاقية لتطوير صك عالمي جديد بشأن التلوث البلاستيكي في مارس 2022. ويشار إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 في العديد من المبادرات الخاصة المحددة.

ب. يبدو أن وصول الحكومات الوطنية إلى ترتيبات التمويل المتعددة الأطراف آخذ في التحسن. في عام 2019، لاحظ أصحاب المصلحة تحديات في الوصول إلى الصناديق المتعددة الأطراف وتنسيق الميزانيات والخطط الوطنية مع الصناديق والمبادرات الدولية المتنوعة. وكانت هناك دعوات محددة لدعم التدخلات لمعالجة هذه العوائق بما في ذلك تنمية القدرات والتمويل الأولي لتطوير مجموعة مشاريع مؤهلة ومقنعة للطلبات المستقبلية. وتجد هذه الدعوات استجابات في أمثلة مثل مبادرة المحيطات النظيفة[30] والمبادرة المشتركة بشأن الاقتصاد الدائري.[31] وتم إطلاق مبادرة المحيطات في شباط/فبراير 2020، وهي أكبر مبادرة مشتركة مخصصة لتمويل المشاريع الرامية إلى الحد من التلوث البلاستيكي في البحر. وفي غضون ثلاث سنوات، حققت المبادرة بالفعل 80 في المائة من هدفها من خلال توفير تمويل طويل الأجل بقيمة 1.6 مليار يورو لمشاريع القطاعين العام والخاص التي تقلل من تصريف البلاستيك والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والقمامة الأخرى إلى المحيطات من خلال تحسين إدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي ومياه العواصف. وتقدم المبادرة المشتركة للاقتصاد الدائري القروض والاستثمار في رأس المال والضمانات والمساعدة الفنية للمشاريع المؤهلة، وتطور هياكل تمويل مبتكرة للبنية التحتية العامة والخاصة والبلديات والشركات الخاصة ذات الأحجام المختلفة وكذلك لمشاريع البحث والابتكار. وفي الفترة من 2019-2020، قدمت المبادرة المشتركة للاقتصاد الدائري تمويل طويل الأجل بقيمة 2.7 مليار يورو لفائدة مشاريع الاقتصاد الدائري، وبعضها له صلة مباشرة بمنع التلوث البلاستيكي.

ج. تتراجع تحديات التنسيق في الصناديق المتعددة والثنائية الأطراف في آسيا ولكنها قد تظهر في مناطق أخرى في المستقبل. ربما يشير عدد الشراكات الناشئة إلى زيادة التنسيق وتحسينه بين الجهات المانحة، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والوطني، وكذلك بين الجهات الممولة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني منذ عام 2019. أمثلة: وقام المصرف الأوروبي للاستثمار وبنك التنمية الألماني (KfW) والوكالة الفرنسية للتنمية بالتنسيق فيما بينهم لتوليد تمويل بقيمة 4 مليارات يورو. ويعمل البرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة اللدائن البحرية ((P175659،[32] التابع للبنك الدولي، على تحسين التنسيق في هذه المنطقة. ويمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط جبهة تنسيق جديدة حيث يُلاحظ التلوث البلاستيكي كقضية تنمية استراتيجية في الانتقال من اقتصادات البلاستيك الخطي إلى الاقتصاد الدائري.

د. يبدو أن هناك تقدمًا في توفير الموارد لنهج استراتيجي لمنع التلوث البلاستيكي من خلال مزيد من التركيز الأولي وبعض الإجراءات في قطاعات صناعية مهمة، على الرغم من أن التغييرات المحتملة في تدفقات التمويل الثنائي قد تعني انخفاض الموارد المالية طويلة الأجل لمعالجة الأولويات الاستراتيجية في المستقبل.

(1) سيطرت أدوات إدارة النفايات الصلبة على جرد عام 2019[33]: 50 من 74 من الموارد المالية التي تركز على المراحل الوسطى والنهائية، وخصصت نسبة أقل من الأموال لمنع تسرب البلاستيك. وكان التركيز الجغرافي على منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث كان ما يقرب من نصف جميع الأدوات المدرجة في الجرد (44 في المائة) نشطة في هذه المناطق. وشهدت السنوات الثلاث الماضية مزيدًا من التوسع في تمويل الوقاية، مع التركيز على عمليات الحظر التي تم تجربتها واختبارها، ولكنها تفرعت أيضًا إلى خلق الحوافز لتجنب انتاج التلوث البلاستيكي وكذلك التنظيف والمعالجة.

(2) في عام 2019، كان يُنظر إلى المبادرات الاستراتيجية لقطاعي النسيج والزراعة على أنها ذات أهمية بسبب الآثار البلاستيكية الهامة لهذه الصناعات:

[29] Raubenheimer, K., & Urho, N. (2020), as before, seem to share this understanding too.

[30] https://www.eib.org/en/publications/the-clean-oceans-initiative.

[31] the-joint-initiative-on-circular-economy-reaches-over-a-quarter-of-its-five-year-target-and-supports--287-2020 ground-breaking-circular-economy-projects.

[32] https://asean.org/wp-content/uploads/2022/05/SEA-MaP_P175659_ESMF_clean_May11.pdf

[33] Karasik, R., Vegh, T., Diana, Z., Bering, J., Caldas, J., Pickle, A., Rittschof, D., & Virdin, J. (2020). *20 Years of Government Responses to the Global Plastic Pollution Problem* (NI X 20-05; p. 311). Duke University

- وتم إطلاق عدد من المبادرات المتعلقة بالنسيج منذ عام 2019: أدرج تحالف الاقتصاد الدائري الأفريقي هذا القطاع كجزء من رهاناته الخمس الكبرى[34] التي توفر فرصًا فورية للاستفادة من التحولات السريعة إلى الاقتصادات الدائرية. وأطلقت المنظمة غير الحكومية للعمل المناخي في المملكة المتحدة (WRAP) بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، مبادرة المنسوجات 2030 [35] في نيسان/أبريل 2021. وجمعت thredUP[36]، وهي سوق عبر الإنترنت للملابس المستعملة، 168 مليون دولار من خلال طرحها العام الأولي في آذار/مارس 2021 (مثال مورغان ستانلي).

- وتعاونت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أول دعوة للعمل بناءً على دراسة عالمية للمنتجات البلاستيكية الزراعية المستخدمة في سلاسل القيمة المختلفة.[37] ولا يظهر التلوث البلاستيكي حاليًا كمحور تركيز للاستثمار في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ه. تركيز صريح على قضايا المساواة والنوع الاجتماعي والعدالة في ابتكار حلول لمعالجة مشكلة التلوث البلاستيكي. من المعروف أن للتلوث تأثيرات مختلفة وغير متناسبة على النساء، والعاملين الرسميين وغير الرسميين، والشعوب المحلية والأصلية، بما في ذلك الآثار الصحية المحتملة[38] ومخاطر التعرض العالية للنساء في السياحة[39] وجمع النفايات غير الرسمي.[40] في عام 2019، كان أحد الشواغل أن ترتيبات تمويل قليلة تطبق منظورًا واضحًا للنوع الاجتماعي والمساواة، وكانت هناك أموال محدودة متاحة لمبادرات المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين للاستجابة للتلوث البلاستيكي بشروطها الخاصة. اليوم، لا تزال هناك أمثلة محدودة على ترتيبات التمويل التي تعمل من خلال منظور النوع الاجتماعي والإنصاف والعدالة في البيانات التي تم رصدها لهذه النظرة العامة. وتضمن محفظة قروض وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مع شركة Circulate Capital في منطقة المحيطين الهندي والهادئ هدفًا لتمكين رائدات الأعمال من النساء. ويدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات غير الربحية إلى التقدم بطلب للحصول على تمويل في إطار برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF) لتنفيذ المشاريع المجتمعية التي تعالج التلوث البلاستيكي من خلال إعادة التدوير. وتعمل شراكة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مع تحالف القضاء على نفايات البلاستيك على تمويل سبل العيش المستدامة وصحة وسلامة عمال النفايات الرسميين وغير الرسميين. وتعد الآراء المتداخلة بين الأجيال ضرورية عند النظر في توزيع مخاطر وتكاليف وفوائد الوضع الراهن وتحولات الاستدامة. وهناك حاجة إلى تأملات أعمق حول الدور الذي ستلعبه ترتيبات التمويل في تمكين عمليات الانتقال العادلة والمنصفة للمضي قدمًا.[41]

القسم 4: رؤى من ترتيبات التمويل الدولية الأخرى

19. القضايا الأساسية الخمس التي تم تحديدها للتمويل من أجل معالجة التلوث البلاستيكي (الفقرة 11 أعلاه) هي أسئلة طويلة الأمد للأدوات الحالية المشاركة في تمويل الإجراءات البيئية العالمية. على هذا النحو، هناك فرص للتعلم من ترتيبات التمويل هذه للتصميم والتنفيذ المستقبلي لآليات التمويل الدولية لمعالجة التلوث البلاستيكي.

أ. الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين. الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين هو طريقة تمويل جماعي تشمل عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى تكون مواردها مختلطة واستئمانية مودعة. تتمثل سمتها المميزة في قدرتها على التدفقات المالية المستدامة والموثوقة وتقاسم المخاطر بين الشركاء. وعلى الرغم من إنشائها في البداية لتجميع الأموال العامة، فقد تطورت الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين لتشمل أيضًا التمويل العام والخاص المختلط. وقد سلطت عدة تقييمات مستقلة الضوء على المزايا الرئيسية باعتبارها تتيح بشكل أساسي استجابات تمويل سريعة وأكثر مرونة وأفضل تنسيقًا. الدروس التي يمكن أن تقدمها هذه الآلية: مبادئ تصميم آلية التمويل التي تستجيب لشروط مثل الأهداف الواسعة/المتعددة المستويات، وحافظات المشاريع المتنوعة، وصعوبة المراقبة طويلة الأجل أو حيث نادرًا ما يتم تقييم النتائج والتحقق من صحتها بشكل مستقل، والتحديات في تتبع المسارات من التدخلات إلى تأثير العالم الحقيقي.[42]

---

[34] https://www.aceaafrica.org/5-circular-bets.

[35] https://wrap.org.uk/taking-action/textiles/initiatives/textiles-2030.

[36] https://www.thredup.com/

[37] FAO. 2021. *Assessment of agricultural plastics and their sustainability – A call for action.* Rome. https://doi.org/10.4060/cb7856en, last accessed 29 August 2022.

[38] J.T. Brophy, M.M. Keith, A. Watterson et al. (2012). Breast cancer risk in relation to occupations with exposure to carcinogens and endocrine disruptors: a Canadian case–control study. Environ Health 11, 87. Available at: https://rdcu.be/bWVIP.

[39] World Tourism Organization and UN Women (2010). Global Report on Women in Tourism. Available at: http:// www2.unwto.org/sites/all/files/pdf/folleto_globarl_report.pdf.

[40] GA Circular (2019). The Role of Gender in Waste Management. Available at: https://oceanconservancy.org/ wp-content/uploads/2019/06/The-Role-of-Gender-in-Waste-Management.pdf.

[41] Chaturvedi, B. (27 April 2022). *Transitioning into a circular economy of plastics: A roadmap.* Expert Speak brief, Observer Research Foundation. Available at: https://www.orfonline.org/expert-speak/transitioning-into-a-circular-economy-of-plastics-a-roadmap/.

[42] Norad and UNSG, (2021). *Early Lessons and Evaluability of the UN COVID-19 Response and Recovery MPTF,* Norad and Executive Office of the Secretary-General, United Nations, available at: https://www.norad.no/globalassets/publikasjoner/publikasjoner-2021/evalueringer/early-lessons-and-evaluability-of-the-un-covid-19-response-and-recovery-mptf; World Bank (2017). Trust Fund for Environmentally & Socially

ب. **تقدم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الحالية أمثلة للاتفاقيات والترتيبات المالية ذات الصلة. يمكن تحديد مجموعتين:**

(1) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. (أ) تحدد هذه المجموعة التزامات متباينة ومرنة للأطراف؛ (ب) لديها نماذج تمويل ذات مراحل متعددة (مثل الصندوق الأخضر للمناخ، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال)؛ (ج) تهتم بإرسال إشارات قوية بشأن مشاركة القطاع الصناعي؛ و(د) تركز على إيصال التمويل إلى حيث يكون الأمر أكثر أهمية للعمل. الدروس التي يمكن أن تقدمها هذه الآليات: تتضمن نماذج التمويل هذه استخدام مناهج مستهدفة للغاية، مع تفضيل الوصول المباشر للمستفيدين المؤهلين، وتؤكد على إجراءات التخلص التدريجي المطرد المشابهة للتدخلات الأولية لمعالجة التلوث البلاستيكي.

-(2) اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. (أ) تتعامل هذه المجموعة مع الملوثات المختلفة التي يرتبط بعضها بالبلاستيك إلى حد ما (على سبيل المثال، إجراءات اتفاقية استكهولم بشأن المواد المضافة)؛ (ب) تستهدف تحديات الاستدامة المماثلة من الملوثات الثابتة والسامة؛ و(ج) تطبيق أطر عمل دورة الحياة والانتقالات. وتتكون أحدث آلية مالية لاتفاقية ميناماتا من مساري تمويل منفصلين، مرفق البيئة العالمية والبرنامج الدولي المحدد لدعم بناء القدرات والمساعدة التقنية، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتحظى اتفاقية ميناماتا بدعم إضافي من شراكة الزئبق العالمية، التي تلعب دورًا في تحفيز العمل العالمي بشأن الزئبق وتقديم المعلومات وبناء القدرات وإذكاء الوعي. الدروس التي يمكن أن تقدمها هذه الآلية هي أن نماذج التمويل هذه تركز على التلوث المستمر في البيئات الطبيعية وتتبع نهجًا قائمة على دورة الحياة لمعالجة التلوث. علاوة على ذلك، تتضمن اتفاقية ميناماتا عدة آليات لدعم بناء القدرات والتنفيذ في مراحل مختلفة من دورة الحياة.

ج. **توجد نماذج وأدوات أخرى لها تجارب وخصائص ذات صلة بالقضايا الأساسية الخمس لتمويل التلوث البلاستيكي. النماذج التالية مقترحة كمصادر دروس ثرية: تحالف غافي للقاحات؛ الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلويث النفطي؛ مرفق البيئة العالمية؛ صندوق المناخ الأخضر، الصندوق العالمي للشعاب المرجانية؛ الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ وصندوق برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. الدروس التي يمكن أن يقدمها هذا النموذج هي أن عمليات التنمية والنتائج مع تدابير التمويل المبتكرة الخاصة بها يمكن أن توجه إجراءات التمويل لمعالجة التلوث البلاستيكي في المستقبل. على سبيل المثال، هناك بعض التجارب الجارية لتطوير فرص جذابة للاستثمار الخاص لا سيما لتوسيع تدفقات التمويل على أساس مستمر وطويل الأجل (آلية التمويل المطابقة لتحالف غافي للقاحات).**

القسم 5: موجز واستنتاجات

20. موجز. يبدو أن أكبر تقدم في السنوات الأخيرة هو التحول عن معالجة التلوث البلاستيكي كمسألة إدارة النفايات أو التلوث البيني فحسب. في عام 2022، يُنظر إلى التلوث البلاستيكي على أنه تحدٍ واسع الانتشار للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وإن التوسع في ترتيبات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية استجابة لذلك جدير بالملاحظة والترحيب، ولكنه لوحظ أيضًا أن التمويل يتم توجيهه إلى حد كبير بتركيز مواضيعي في إطار مبادرات أوسع في مجالات مثل صحة المحيطات، ومصايد الأسماك، وإدارة النفايات الصلبة أو الاقتصاد الدائري. إن وصول الحكومة الوطنية والقطاع الخاص إلى ترتيبات التمويل هذه آخذ في الازدياد، وبدأت آليات التمويل الخاصة الساعية للربح تلعب دورًا مهمًا. ومن المتوقع مع ظهور الترتيبات التنظيمية والقائمة على الحوافز، أن تتسارع هذه التحولات، على غرار ما شوهد في العديد من القطاعات الأخرى. ويشير مزيج أدوات التمويل الملاحظ في الفترة 2020-2022 إلى وجود استراتيجيتين رئيسيتين بشأن التلوث البلاستيكي (الإدارة في المراحل الأولية والوقاية في المراحل النهائية) وربما بداية انتقال بينهما.

21. ومن بين التقارير الموجهة إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية، قدمت العديد من البلدان مقترحات بشأن آلية مالية مخصصة لدعم التنفيذ المستقبلي للصك الدولي الملزم قانونًا بشأن التلوث البلاستيكي. ويتم تقديم ثلاث نقاط من التحليل العام بهدف تسليط الضوء على بعض الأفكار ذات الصلة بالتصميم المستقبلي لمثل هذه الآلية:

أ. **تم تحديد خمس قضايا أساسية في إعداد جرد 2020: (1) استقطاب الاستثمار الخاص؛ (2) وصول الحكومات الوطنية إلى ترتيبات التمويل المتعددة الأطراف؛ (3) تحديات التنسيق في الصناديق المتعددة والثنائية الأطراف؛ (4) توفير الموارد لنهج استراتيجي لمنع التلوث البلاستيكي؛ و(5) التركيز الواضح على قضايا الإنصاف والمساواة بين الجنسين والعدالة في ابتكار حلول لمعالجة التلوث البلاستيكي. ومن المرجح أن تظل هذه الأمور قائمة في السنوات القادمة وسوف تتطور في سياق تغيير أولويات التمويل الثنائي وتدفقاته. ويمكن استخلاص بعض الدروس من تصميم آلية مالية مخصصة وفعالة من ترتيبات التمويل الدولية القائمة المحددة في القسم 4، لا سيما من الترتيبات المالية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة ومؤسسات التمويل ذات الصلة، مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر. وإذا كان تمويل الابتكار جزءًا من هدف الآلية المالية المخصصة، فإن الاهتمام بالقضايا الأساسية الخمس في التقييم الشامل لهذه الآليات القائمة سيؤدي إلى استخلاص دروس بارزة في التصميم والتنفيذ. وستساعد مثل هذه العملية أي آلية مخصصة جديدة للاعتماد على الآليات القائمة التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها.**

Sustainable Development (TFESSD): Completion report to development donors; UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/2/Add.1 – Evaluation of the Multilateral Fund For The Implementation Of The Montreal Protocol; Sixth comprehensive evaluation of the GEF (OPS6) - Final Report December 2017; SAICM Study on industry involvement in the Integrated Approach to financing the sound management of chemicals and waste, September 2021; UNEP/EA.4/INF.16 - Evaluation of the implementation of the integrated approach to financing the sound management of chemicals and waste; UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/8 - Options for predictable and efficient financial assistance arrangements.

ب. من أجل متابعة فرص الانتقال بشكل فعال، يلزم بذل جهد قيادي مشترك بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لإدارة المخاطر. تتزايد أهمية القطاع الخاص في تمويل الإجراءات لمنع التلوث البلاستيكي. ومع ذلك، فإن دور الحكومات الدولية والإقليمية والوطنية في تشكيل المسارات ودعم التدفقات المالية الخاصة للمشاركة في الانتقال من الاقتصاد البلاستيكي الخطي إلى الاقتصاد الدائري لا يزال بالغ الأهمية. وسيتم توجيه هذا التمويل وزيادة فاعليته بشكل كبير من خلال السياسات الوطنية التنظيمية أو القائمة على الحوافز. ويظل البلاستيك منتجًا رئيسيًا في المجتمع والاقتصاد. ذكرت مجلة فوربس[43] النتائج التي توصلت إليها Porfolio.earth[44] والتي مفادها أن القروض والاكتتابات بحوالي 1.7 تريليون دولار دعمت أربعين من الفاعلين الرئيسيين في سلسلة توريد البلاستيك في الوضع الراهن لإنتاج البلاستيك واستهلاكه. وسيتعين تطوير الجهود المستقبلية بشأن التمويل الدولي للعمل من أجل الاستثمار في الحلول الذكية، وإعادة التصميم وإعادة التفكير من أجل منع التلوث البلاستيكي. ومن المتوقع أن تكون هذه الاستثمارات وشيكة في البلدان التي تكون فيها القوانين والسياسات الإطارية وشروط أخرى راسخة.[45]

ج. يوصى بالنظر في القضايا الجديدة والناشئة التي لوحظت في الدراسات الحديثة

(1) يمكن أن تكون الأدوات المالية التي تشجع على إعادة الاستخدام وتحد من الاستخدام مفيدة، ولكنها قد لا توفر تمويلًا منتظمًا وموثوقًا بما يكفي لمواكبة التغييرات العميقة في المؤسسات والممارسات على المدى الطويل. كما هو الحال مع جميع الضرائب، يتم تحقيق هذه الإيرادات من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل تدفقات البلاستيك والتي بدورها ستقلل من قاعدة الإيرادات بمرور الوقت.[46] وبالتالي، فإن مثل هذه الأدوات المالية تحتاج إلى معايرتها بعناية مع تحولات الأنظمة التي تم تأسيس الأدوات لتقديمها. ويبدو أن هيكل التكلفة الحالي الذي يظل فيه البلاستيك البكر مصدرًا أرخص مقارنة بالمواد البلاستيكية المعاد تدويرها لا يمكن معالجته إلا من خلال التدابير المالية التي تحد من العرض أو تزيد من المحتوى المعاد تدويره

(2) قد يثبت التأمين والتعزيزات الائتمانية وجود أدوات مالية محتملة في المستقبل. في حين أن البنك الدولي نشط للغاية في التمويل الدولي المتعلق بالتلوث البلاستيكي، يلاحظ أن وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التي توفر التأمين على المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان لمستثمري القطاع الخاص عبر الحدود والمقرضين ليس لديها إدراج صريح لقضايا البلاستيك في المشاريع الممولة منذ 1 كانون الثاني/يناير 2020. ومن المأمول أن تعتمد المعاملات المستقبلية، سواء كانت في إطار وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف أو البنك الدولي، على أدوات المخاطر ضمن محفظة الإقراض المبتكرة للحد من التلوث البلاستيكي.

(3) مكونات دعم الميزانية. يمكن لعناصر دعم ميزانية بنوك التنمية المتعددة الأطراف (الإجراءات السابقة) استكشاف دمج الحد من التلوث البلاستيكي أو التحولات المتعلقة بسياسة دورة حياة البلاستيك كجزء من عملية دعم الميزانية.

(5) هناك دائمًا احتمال حدوث عواقب سلبية غير مقصودة من الحلول المبتكرة للتلوث البلاستيكي التي يتم تحفيزها وتمويلها اليوم. على سبيل المثال، في النظرة العامة الحالية إشارة إلى المشاريع الاستثمارية والإجراءات الوطنية الداعمة لإعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات البلاستيكية في شكل مجاميع البناء. وتمثل هذه الممارسة خطرًا كبيرًا لحدوث تسرب محتمل للبلاستيك (تحلل جسيمات البلاستيك الدقيقة في التربة والمجاري المائية) بمرور الوقت، مما يعني أنه حل قد يخلق مشاكل. لذلك لا ينبغي تشجيع استخدام المواد البلاستيكية في البنايات التي ستتحلل (خاصة الطرق ومناطق الاستخدام الكثيف). وهذا يعني أنه يجب إجراء تقييم بيئي وتقييم كافٍ للمخاطر بشأن العواقب المحتملة للحلول الجديدة أو البديلة قبل إجراء استثمار كبير.

(4) **سيكون رصد وتقييم تدفقات التمويل وتأثيرها** على ممارسات الاقتصاد الدائري ونتائجه في الاقتصاد الحقيقي أمرًا صعبًا بدون درجة معينة من التنسيق في المصطلحات. وتوضح هذه النظرة العامة صورة فضاء سريع التطور مع التصنيفات المتنوعة التي تستخدمها المجتمعات المختلفة لطرائق التمويل التي تغطي مختلف موضوعات السياسة البيئية العالمية، وعالم التمويل الدولي والقطاعات المختلفة على طول دورة حياة البلاستيك. وتعد مراقبة التدفقات المالية عبر دورة حياة المواد البلاستيكية وتقييم فعالية التدخلات التمويلية المختلفة إحدى الطرق لتوضيح التقدم المحرز في التمويل والتنفيذ والجهود الأكثر فائدة من حيث التقدم نحو بلوغ هدف إقامة اقتصاد دائري للبلاستيك.

---

[43] Scott, M. (8 January 2021). *Banks Called Out For Their Role In Financing Plastic Pollution*, available at: https://www.forbes.com/sites/mikescott/2021/01/08/banks-called-out-for-their-role-in-financing-plastic-pollution/.

[44] Portfolio.earth (2021) *Bankrolling plastics*, available at: https://portfolio.earth/wp-content/uploads/2021/01/Portfolio-Earth_Bankrolling-Plastics.pdf.

[45] ERBD (2018). *From waste to resources: mobilising the private sector to deliver sustainable waste management*, European Bank for Reconstruction and Development, available at: https://admin.gihub.org/resources/publications/from-waste-to-resources-mobilising-the-private-sector-to-deliver-sustainable-waste-management/.

[46] Desalegn & Tangl (2022) and Pérez-Morón (2023), as above.